نحو استراتيجية لمجموعة البنك الدولي
من أجل المساواة بين الجنسين
الاجتماع التشاوري مع المجتمع المدني: 1 يونيو/حزيران 2015
موجز تقييمي
تونس، تونس

عُقد الاجتماع التشاوري مع **المجتمع المدني** يوم 1 يونيو/حزيران 2015 في العاصمة التونسية. وبعد عرض تقديمي لفريق المساواة بين الجنسين بمجموعة البنك الدولي حول خلفية الاستراتيجية، ونطاقها المزمع، وعملية إعدادها، فُتح باب الحوار للاستماع إلى تعليقات المشاركين وتوصياتهم. ويوضح الموجز التالي أهم النقاط والتوصيات التي أُثيرت في الاجتماع.

إجمالي عدد المشاركين: 14.

الملاحظات التقييمية من الأطراف المعنية

1. أهم فجوات المساواة بين الجنسين التي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أخذها في الاعتبار وإعطاؤها الأولوية لمساعدة البلدان المعنية في الحد من الفقر والتشجيع على قيام مجتمعات أكثر إنصافا
ضرورة أن تجعل مجموعة البنك الدولي من أولوياتها ما يلي: • **توفير خدمات رعاية الطفل:** يُعتبر نقص خدمات رعاية الطفل في تونس من العقبات الرئيسية أمام حصول المرأة على العمل وأحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل خروج المرأة من قوة العمل بعد الإنجاب. ومن المهم معالجة هذه المسألة خلال دورة الحياة كلها بدءا من رعاية الطفل وحتى رعاية المسنين، ودراسة الجوانب المالية العامة منها والخاصة والمختلطة لضمان تقديم خدمة عادلة ومستدامة. • **المشاركة السياسية والإدارة العامة:** من الضروري ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية على

جميع المستويات وبأسلوب فعال. ففي تونس، يتم تمثيل المرأة بنسبة جيدة في البرلمان لكن مشاركتها نادرة في الحياة السياسية على مستوى البلديات، إذ يقدر معدل مشاركة المرأة على المستوى البلدي عند 38% مقابل 62% للرجل.

- **القدرة على الحصول على الائتمان:** يقتصر قدرة حصول المرأة التونسية على الائتمان أساسا على التمويل الأصغر. كما أن التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نادر أيضا، فقد أدى ارتفاع معدل القروض المشكوك في تحصيلها بالبنوك التجارية بعد ثورة 2011 إلى زيادة القيود على الائتمان.

- **مشاكل تنظيمية، الفصل بين القوانين الجيدة وسوء تنفيذها:** يعد الدستور التونسي والقوانين المرتبطة به تقدمية للغاية من حيث المساواة بين الجنسين، لكن المشكلة تكمن في تنفيذها. فعلى الرغم من هذه القوانين، تشيع الممارسات التمييزية في التعيين. فغالبا ما يعين أصحاب الأعمال المتقدمين الذكور وليس النساء اعتقادا منهم بأن النساء سينجبن في النهاية ويطلبن إجازة وضع. وينبغي أن تدرس استراتيجية مجموعة البنك الدولي الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين الجهود الدعوية لمنح إجازة والدية وليست إجازة وضع كي يحصل الأب والأم على الحقوق ذاتها في الإجازات، ما يحول دون التمييز.

وينبغي أن تقوم الاستراتيجية الجديدة **ببناء المهارات ورفع الوعي بين النساء** في المجالات التالية:

- **بناء المهارات بين النساء لزيادة مشاركتهن السياسية النشطة:** في تونس، كثير من النساء يرفضن إمكانية المشاركة في الحياة السياسية لأنهن يعتبرن أنفسهن غير مؤهلات لها. ويمكن أن يساعد بناء المهارات الحياتية والفنية للمرأة مثل التحدث أمام الجمهور والاتصال وإعداد مسودات التشريعات وإدارة الميزانية على زيادة عدد المشاركات في الحياة السياسية النشطة وتمكينهن أيضا من مراقبة الشؤون العامة ومحاربة الفساد.

- **رفع درجة الوعي بين النساء بشأن حقوقهن.** كثير من النساء خاصة في المناطق الريفية النائية لسن على دراية بحقوقهن ولا الإجراءات القانونية السارية لحمايتهن.

- **رفع الوعي بشأن أهمية المشاركة في الحياة السياسية** سواء كمواطنات (ممارسة حق الانتخاب) وكمرشحات سياسيات.

2. توصيات بشأن كيفية تقديم مجموعة البنك الدولي مساندة أفضل للبلدان والشركات في جهودها الرامية إلى تقوية أنظمتها ومؤسساتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بحيث تتحقق نتائج أكثر استدامة

- ينبغي أن تبحث مجموعة البنك الدولي **أسلوبا متعدد القطاعات.** فالمساواة بين الجنسين قضية متعددة القطاعات تتطلب حلولا متعددة القطاعات. وعلى الوزارات المعنية (المالية والزراعة والتعليم والعمل وشؤون المرأة، على سبيل المثال) أن تنسق سياساتها لتعظيم أثر الإجراءات التدخلية.
- ينبغي أن تدرج الاستراتيجية الجديدة أساليب تختص بكل بلد على حدة. وعلى المستوى القطري، ينبغي أن تراعي الاستراتيجية مسألة الاختلاف بين المناطق كي تتماشى مع الواقع المختلف داخل كل بلد: بين المستوى الوطني والمحلي والبلدي، وبين المناطق الحضرية والريفية.

3. الفجوات المعرفية الهامة – وهي المجالات التي لا نعرف عنها ما يكفي والتي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن توليها أولوية في عملها للمساعدة في سد فجوات المساواة بين الجنسين

- **ضرورة الاستفادة من المعارف القائمة:** من المهم في حالة تونس استعراض الأرقام والاحصاءات والدراسات الحالية وإجراء تحليل ذاتي واستغلال المعارف الحالية.
- من أجل دفع أجندة المساواة بين الجنسين في تونس، على مجموعة البنك الدولي إجراء دراسة متعمقة لأسباب التباينات بين الجنسين داخل كل منطقة فرعية. ومن المهم فهم المزيد عن الأسباب الكامنة وراء التباينات بين الجنسين على مستوى المناطق والمحليات. فالتباينات في الشمال ليست هي ذاتها في الجنوب، ومن المهم إجراء تقييم لمعرفة أسباب تقدم منطقة فرعية ما عن منطقة أخرى في تحقيق المساواة بين الجنسين.
- **دراسة ما يفكر فيه الرجل عن المرأة:** لا تقتصر المساواة بين الجنسين على المرأة لكن السياسات التي تراعي المرأة تستند إلى افتراضات عما يفكر فيه الرجل عن المرأة وعن دورها المناسب. ومن شأن إجراء استبيان عن اتجاهات الرجل تجاه مشاركة المرأة في الاقتصاد والحياة السياسية وعمليات صنع القرار أن يلقي بعض الضوء على أسلوب تفكير الرجل ومن ثمّ المساعدة في تصميم سياسات أكثر فعالية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

6. أي تعليقات أو اقتراحات إضافية.

- ينبغي أن تدرك الاستراتيجية الجديدة التحديات المتعلقة **بالعنف القائم على النوع.** ومن المهم رفع الوعي بشأن العنف والتحرش الجنسي وإفصاح البيانات المتاحة لتحفيز المواطنين بشأن هذه القضية. ومن المهم أيضا توعية مقدمي الخدمات وخاصة الأطباء (أطباء التوليد والنساء والأطفال) والسياسة المتعلقة بالعنف القائم على النوع كي يتمكنوا من تقديم

المساندة للمرأة التي تتعرض الذي تساء معاملته.

- ينبغي أن تراعي الاستراتيجية الإشارة إلى **المعاقات** بوصفهن مجموعة ضعيفة في حد ذاتها تتطلب حلولا خاصة بها.